هوامش
Haoamish

موقع مصطفى نور الدين عطية



مأزق التنمية العربية الشاملة : حوار مع د. جورج قرم .. مصطفى نور الدين

شؤون عربية، العدد ٦١، مارس ١٩٩٠، تونس، ص ص ١٦٦-١٧٤

الخميس 11 شباط (فبراير) 2016, بقلم مصطفى نور الدين عطية

مأزق التنمية العربية الشاملة

حوار مع : د. جورج قرم
أجرى الحوار : د. مصطفى نور الدين عطية

الدكتور جورج قرم من المفكرين الاقتصاديين العرب الذين أولوا مسألة التنمية العربية اهتماماً كبيراً من وقت مبكر، وخصها بالكثير من كتاباته . ومن هذه الكتابات نذكر « السياسة الاقتصادية والتخطيط في لبنان » و « الاقتصاد العربي أمام التحدي » و « التبعية الاقتصادية :

مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي ، و « التنمية المفقودة » . و « الديون والتنمية (بالفرنسية بالاشتراك مع آخرين) .

وللدكتور قرم العديد من الكتابات الأخرى التي تتعلق بالوطن العربي من منطلقات اجتماعية وسياسية نذكر منها « تعدد الأديان وأنظمة الحكم : دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة » ، و « تفجير الشرق الأوسط » (بالفرنسية) و « جيوسياسية الصراع اللبناني » (بالفرنسية) و « الغرب والشرق » (بالفرنسية) . بجانب الكثير من الدراسات الأخرى .

* مصطفى نور الدين عطية : هل تمر التنمية العربية بمأزق ؟ سؤال أساسي : فالاقتصاديات العربية تكاد تكون تابعة كلية للاقتصاد الدولي على صعيد : الغذاء والتكنولوجيا وراس المال . وعندما نتكلم عن مأزق التنمية ، فإننا سوف ننطلق من المرحلة التي أصبحت فيها السيادة القومية هي المحدد نظريا للمسار التاريخي لعملية التنمية . فمرحلة قبل الاستقلال السياسي يمكن اعتبارها مرحلة نمو اقتصادي ، وليس تنمية اقتصادية ، تم تحديد أفقها من قبل راس المال الأجنبي كمستعمر ، يقوم بتوجيه اقتصاد المستعمرات طبقا لاحتياجاته . وبالتالي كانت مرحلة ما بعد الاستقلال ، فترة محاولة إعادة بلورة مشروعات اقتصادية وطنية ، ومحاولة التخلص من الميراث الاستعماري . فما هي سمات هذا المأزق الذي أطلقت أنت عليه « التنمية المفقودة » ، وهو عنوان أحد كتبك ؟

** د. جورج قرم : في تقديري أنه يجب أن نقسم مرحلة ما قبل النفط ، أي ما بعد الاستقلال ، من الخمسينات وحتى السبعينات ، إلى مرحلتين . أولا مرحلة ليبرالية ، وثانيا مرحلة هيمنة الدولة والقطاع الحكومي على المقدرات الاقتصادية في الكثير من الأقطار العربية .

أولاً : المرحلة الليبرالية : كان لهذه المرحلة بعض الحسنات خاصة من ناحية تنشيط القطاع الخاص العربي في بعض العمليات الإنتاجية ، وإن كانت محدودة ، وإنما كانت ذات فاعلية في اكتساب التكنولوجيا الحديثة .

بل يمكن العودة إلى ما هو أبعد من ذلك في التاريخ ، إلى فترة الثلاثينات في مصر ، على سبيل المثال ، أي فترة طلعت حرب . فهذه الفترة أيضا كانت فترة بناء الحد الأدنى من القاعدة التكنولوجية المحلية انطلاقا من القطاع الخاص . ولم تكن الراسمالية المالية والتجارية هي المهيمنة على القطاع الخاص العربي ، وإنما كانت

الرأسمالية صناعية التوجه أو زراعية التوجه ، اكثر مما كانت تجارية التوجه ، خاصة ان المصالح التجارية والمالية كانت لا تزال في أيدي المصالح الاجنبية .

ثانيا : مرحلة القطاع العام : وهي مرحلة بدأت مع الانظمة الوطنية ، وفيها تم اتباع المسار التنموي ، انطلاقا من هيمنة القطاع العام على مقدرات الاقتصاد المحلي ، وتأثر الاقتصاد إيجابا وسلبا بها .

وكان التأثر الإيجابي نتيجة ما قامت به هذه الدول من إعادة توزيع الدخل ومن توسيع قاعدة الطبقة الوسطى ، أي توسيع الطبقة التي يمكن أن تستهلك المنتجات الوطنية . إذ بالفعل ، ما شاهدناه في هذه المرحلة تمثل في توسع صناعي لا بأس به في القطاع العام .

أما الأثر السلبي فهو ما أدى إليه هذا من تخفيض حصة القطاع الخاص الوطني بشكل ملموس ، خاصة بين الستينات والسبعينات . فلقد أدى هذا التوجه إلى القضاء على مقدرات القطاع الخاص ، وعلى تراكم الخبرة التي كانت موجودة لدى هذا القطاع .

ومن جهة أخرى ، ظهر الأثر السلبي في التبذير الذي ادخله الجهاز الحكومي في عمليات الإنتاج . مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا التبذير ليس خاصية تتعلق بالدول العربية ، وإنما نشهده في معظم الدول التي تقوم بعملية تحويل مفاجئ للاقتصاد الوطني ، من اقتصاد يرتكز على القطاع الخاص ، إلى اقتصاد يرتكز على القطاع العام ، وما يصحب هذا من تحولات اجتماعية .

ولذلك فالتوسع الصناعي الذي حدث في هذه الفترة لم يكن مبنيا بشكل فعلي على متابعة اكتساب الخبرة التكنولوجية الحقيقية . إذ أن القطاع العام بوسعه أن يقوم بالاستيراد بكميات ضخمة ، وأن يستجلب الخبرات الأجنبية دون قيود ، بينما القطاع الخاص ، بطبيعة عمله ، مجبر على القيام بعمل حسابات دقيقة قبل القيام بنفقات إضافية في المرافق أو في المنشآت الإنتاجية التي يديرها .

وقد ظهرت سلبيات اقتصاد القطاع العام مع ازدياد عدد السكان بشكل متسارع في معظم الأقطار العربية ، وعدم إمكانية هذا القطاع تلبية الحاجات النابعة عن التوسع السكاني ، سواء فيما يخص المسكن أو الملبس أو

الطعام .

* د. عطية : ركزت في حديثك حتى الآن على العوامل الداخلية التي لعبت دورا في مأزق التنمية في هذه الفترة ، فما هو دور العوامل الخارجية ، وهل يمكن اعتبارها حاسمة في عملية الاستحواذ على التكنولوجيا ؟

** د. قرم : في تقديري أن المؤثرات الخارجية ليست حاسمة في الموضوع الاقتصادي ؛ لأن قضية تراكم الخبرة التكنولوجية الداخلية هي قضية داخلية بالفعل . أي أنه لا توجد قوة في العالم يمكنها أن تمنع شعبا من الشعوب من أن يكسب القواعد العلمية أولا ، ومن ثم يبني عليها المناهج العملية لتطوير الفنون الصناعية على مختلف أشكالها . والتاريخ يشهد بذلك ، وتظهره تجارب بعض الدول النامية بآسيا .

بل إننا نرى بعض القطاعات الصناعية متطورة للغاية في بعض الدول النامية الأخرى ، التي تتخبط في المشاكل الاقتصادية الضخمة ، مثل البرازيل . وبالمثل تم بذل جهود في قطاع الصناعات الحربية ، على سبيل المثال . فهذا القطاع متطور تماما في كل من مصر والعراق بالمقارنة بالقطاعات الأخرى التي لم يتم بها تراكم خبرات فعلية .

ونشير هنا أيضا إلى أن تجربة بعض الدول العربية في نقل التكنولوجيا ، لم تعط ثمارها ، ليس بسبب العامل الخارجي ، وإنما بسبب المنهج الداخلي الذي كان يتم التعامل به مع التكنولوجيا الخارجية . ذلك لأنه تم تقديم الطلب إلى الشركة الأجنبية لتقوم بنقلها ، وأن تتسلم عملية النقل هي نفسها ؛ وهنا يوجد الخطأ ، من وجهة نظري . فالشركة الأجنبية لا تعطي التكنولوجيا ، وإنما تبيعها بأثمان غالية ، وعلى القدرات المحلية أن تطور منهجها وقدراتها لاستيعاب تلك التكنولوجيا الخارجية .

فالمشكلة التي شاهدناها هي الإفراط في شراء التكنولوجيا الخارجية دون العمل المتوازي على تنمية قدرات

بالنسبة إلى باقي الأقطار العربية ، حتى فيما يتعلق بالهجرة من المغرب العربي إلى الدول الأوروبية ، فإنها أيضا إما هجرة مؤقتة أو اندماج شامل في اقتصاديات الغرب ، ويستفيد اقتصاد الغرب من هذه اليد العملة الرخيصة

الرخيصة .

فنحن لم نعمل على تحقيق سياسة تكامل سكاني ، باستثناء التجربة بالعراق ، وأعتقد ان هناك مجالات واسعة للتكامل . غير ان سياسة الدول الخليجية ليست سياسة تقوية البنية السكانية المحلية ، وإنما هي سياسة استئجار الكفاءات من الخارج ، سواء كانت عربية او غير عربية لتامين الحد الادنى من الخدمات للسكان المحليين .

• د. عطية : في القرن التاسع عشر عندما اصطدمنا بالثقافة الغربية طرحنا التساؤل الشهير : « لماذا تقدم الغرب وتأخر العرب » ، والآن نطرح هذا التساؤل بصيغة أخرى وهي : « لماذا تقدمت بعض بلدان من العالم الثالث ، ومازالت البلدان العربية متخلفة » ؟

•• د. قرم : كما تعلم كتبت الكثير في هذا الموضوع خاصة في كتابي « الاقتصادي العربي أمام التحدي » و « التنمية المفقودة » . واليوم أقول إن المشكلة الاساسية عند العرب ، منذ عهد محمد علي إلى اليوم ، هي أننا طورنا وعيا قوميا حادا ، تراجع اليوم تحت تيارات مختلفة .

ولكن الوعي بالقومية العربية ، منذ القرن التاسع عشر إلى اوائل الستينات ، كان وعيا قوميا نضاليا معاديا للاستعمار بلا شك ، ولكن طابعه الاساسي ايديولوجي أو اسميه « فلسفي تراثي » ، يتخبط في النزعات المستمرة بين الاصالة والتجدد . ولكن لم يكن لهذا الوعي القومي الوجه الاقتصادي ، أي لم يطور قومية اقتصادية بالمعنى الحقيقي . ومن هنا يمكن أن نفسر الكثير من الفشل الذي منيت به التجارب التنموية العربية . فهذه التجارب كانت دائما تنطلق من الشعور بضرورة الاستقلال السياسي ، غير أن الربط بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي لم يكن واضحا ، في هذا الوقت ، في اذهان القيمين على دفة الامور في الأقطار العربية . فالاستقلال السياسي نظر إليه بانه قضية التمتع بالأموال ، وبالرأسمال الكافي للإتيان بالتكنولوجيا من الخارج ، فالتكنولوجيا هي « تكنولوجيا الخواجات » ، إذا جاز التعبير ، ويمكن ان نشترى منهم .

وهذا يقودنا للحديث عن الدول التي نجحت في مسارها التنموي مثل اليابان أولا ، ونموذجها الذي يتعمم تدريجيا في شرق أسيا ، في كوريا وتايوان وسنغافورة وتايلند ايضا ، التي بدات تخرج اليوم من التبعية .

فالنموذج الياباني كان نموذج قومية اقتصادية قبل أن يكون نموذجا للقومية السياسية . وحكمة اليابان انها لم تصطدم بالغرب سياسيا إلا في الحرب العالمية ، اي بعد أن اصبحت متمكنة اقتصاديا .

غير أن اليابان تصدت للغرب منذ البداية في الميدان الاقتصادي . والذي يقرأ تفاصيل ثورة « الميجي » ، والحقبة التاريخية التي سبقتها ، يرى أن معظم الجدل داخل النخبة اليابانية كان يدور حول ضرورة كسب وتطوير القدرات التكنولوجية الذاتية ، لكي لا تقع اليابان في العبودية الاقتصادية والمالية التي ستؤدي إلى العبودية السياسية .

ونحن لم نفعل ذلك ، إذ تصدينا فورا للاوجه السياسية للاستعمار ، ولم نعط الاهتمام الكافي للأوجه الاقتصادية . ولم نع العلاقة المتينة والاساسية بين القدرة على الاستقلال السياسي والقدرة على المجابهة السياسية الخارجية . واعتقد اننا مازلنا في نفس الوضع إلى اليوم ، فالجو الثقافي السياسي الأيديولوجي العربي ، وإن تغير شكليا ، مازال يهمل هذا الجانب . فما زالت الفعاليات العربية لا ترى أن الاولوية يجب أن تذهب إلى تحقيق الحد الادنى من القاعدة الإنتاجية المستقلة .

واتذكر المناقشات العديدة التي دارت في الستينات ، وبداية السبعينات ، حول الاولوية بين المجابهة السياسية والمجابهة الاقتصادية ، وكانت التيارات الموجودة في العالم العربي ترى ان المجابهة السياسية الفعالة هي التي ستفتح أبواب الاستقلال الاقتصادي . وفي تقديري اننا يجب أن نعكس الاولويات هنا ، اي يجب أن تكون الأولوية للمعركة الاقتصادية داخليا لكي نتمكن من التعامل بالخارج ، اقتصاديا وماليا وتجاريا إلى آخره ، بالحد الادنى من قواعد الاستقلال ، مما يسمح بدوره بالصمود سياسيا وعسكريا إلى آخره .

● د. عطية : عندما ننظر إلى تاريخ الاقطار العربية ، نجد أنه بدأت لدينا بعض التجارب ذات الاهمية الاقتصادية ، منذ عهد محمد علي ، وبرغم هذا لم تتراكم لدينا الخبرات الصحيحة في المواجهة ، بينما تم هذا في العديد من المجتمعات الأخرى غير العربية ، ونجحت تجاربها ، فهل هناك عوامل عرقية او ثقافية في المسألة !!

** د. قرم : لا .. ليس هناك شيء عرقي وإنما هناك مشكلة نظام قيم . فنظام القيم في العالم العربي لا يزال هو ذاته الذي هيمن طوال قرون الانحطاط ، مع بعض التغيرات الشكلية . أي أن معايير النجاح والمكافأة الاجتماعية هي معايير السياسة ، والتجارة والمال ، وليست معايير الإنتاج او العلم او الفن .

فلقد كان المجتمع الياباني يشبه المجتمع العربي إلى حد بعيد ، أي كان به ترابط اجتماعي حاد ، ونظام قيمة مبني على الإقطاع العسكري . والثورة اليابانية في القرن الماضي كانت في توظيف نظام القيم القديم ، وليس في القضاء عليه ، وإنما توظيفه في المعركة الاقتصادية . إذ قام الإمبراطور الياباني بتحويل الإقطاع العسكري إلى إقطاع اقتصادي . فتم بناء تروستات بواسطة نفس العائلات الإقطاعية القديمة ، التي انتقلت من حالة الإقطاع العسكري الزراعي ، إلى حالة إقطاع اقتصادي حضري .

ولم تكن هذه النقلة سهلة ، فالتاريخ الياباني يمدنا بالعبر التي يمكن أن نستخلصها . فعندما رأى الإقطاعيون اليابانيون أن الفئات الريفية من السكان لا تود الانخراط في الصناعات الحديثة ، وتنتقل من الريف إلى المدينة ، شجعوا أولادهم هم أنفسهم على العمل كعمال في المصانع ، حتى يكونوا قدوة للفئات الريفية ، التي كانت لا تزال ترى في الإقطاعي القدوة .

وهذا الشيء لا نراه في العالم العربي ، ومن هنا أعود وأقول نحن لا نعي بشكل كاف التحدي الاقتصادي . فهناك إلى الآن ازدراء كبير جدا للعمل اليدوي . وأنا أقول إلى الآن ، إذ برغم كل التقدم ما زال العمل الصناعي له صفات المهارة اليدوية . فالصناعات الالكترونية قبل أن تصبح آلية ، كان الكومبيوتر يركب يدويا ويتطلب مهارات ضخمة .

فحتى اليوم يعتبر « الجلوس خلف طاولة مع تليفون وحاجب يقف امام الباب » هو معيار النجاح في العالم العربي . وقليلا ما نرى المهندس العربي نفسه في الورش او يقوم بنفسه بتطوير أساليب جديدة في البناء التقني الداخلي . فنحن هنا امام نمط اجتماعي ككل لم يتطور بالشكل الكافي .

وأنا أتعجب لأنه إلى اليوم ، لا يوجد مرجع من مراجع كتب الاقتصاد المكتوبة باللغة العربية يفسر النموذج الياباني . فكل الهم الاقتصادي العربي هو المقارنة بين ميزات النظام الأميركي الليبرالي وميزات النظام

الاشتراكي السوفيتي ، ولا أحد يفكر بالآليات الحقيقية وراء المظاهر الشكلية في التنمية . فهناك مجادلات عقيمة حول هذا الموضوع ، لأنه في الآلية الداخلية الاجتماعية التي لم ندرسها ، نرى اليابان أو ألمانيا في القرن التاسع عشر التي كانت متأخرة للغاية ، أي نظامان إقطاعيان سلطويان حققا تنمية متسارعة على قدم المساواة مع الأنظمة الليبرالية . فالمهم هو حقيقة الممارسة الإنتاجية ، وليس الشكل المؤسسي ، المؤسسات الليبرالية والمؤسسات غير الليبرالية .

ومن هذا المنظار ، فالفكر الاقتصادي العربي أسير للعبة الجدل بين مناهج أو ما أسميه مناهج فلسفية . فالثورة الصناعية في الغرب لم تظهر بسبب أو بفضل الاستعمار . فالاستعمار أعطى زخما إضافيا لجهود

ابتدأت منذ أواخر القرون الوسطى ، أي قبل أن تفتح أوربا العالم . إذ قام الإقطاعيون الزراعيون بإدخال تحسينات على زراعتهم ، في أول الأمر بانجلترا ، ثم تعممت التجارب في أوربا ، ثم بعد ذلك قام العمال المهرة بتطوير الصناعات النسيجية وغيرها .

وإذا أخذنا مثال هولندة ، نجد أنها طورت نظاما تقنيا ضخما لاكتساب الأراضي على حساب البحر ؛ نظرا إلى ضيق الرقعة الزراعية والانفجار السكاني فطورت تقنيات ضخمة من أجل تحقيق هذا الهدف . وإذا أخذنا نموذج البرتغال ، نجد أنها قامت ، في القرنين الرابع عشر والخامس عشر ، بتطوير أرقى التقنيات في السفن البحرية ، وفي الإبحار عبر القارات .

وأضيف أيضا أن الشعوب التي دخلت بشكل فعال في تطوير القدرات الذاتية هي الشعوب الفقيرة للغاية ، والتي لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية ، مثل ما ذكرت لك ، هولندة والبرتغال ، فإذا أخذنا انجلترا فلم يكن بها شيء سوى الأغنام .

أما نحن فقدرتنا الزراعية كانت ضخمة للغاية ، ولدينا المناجم ، إضافة إلى مردود الحركة التجارية التقليدية . فالتجارة الدولية كانت ، منذ القدم ، تمر بالمنطقة العربية . وذلك يعني أنه لوجود هذه الموارد المتاحة بسهولة ، انتفت الدوافع الكافية من أجل تنمية قدرات ذاتية صناعية وتكنولوجيا فعلية . فانظر إلى الصينيين ،

تقدموا لأن المجاعة كانت تهددهم ، وكذلك الهند ، إلى حد ما ، التي لم تدخل بالمديونية المفرطة ، وتقدمت بالحقل الزراعي إلى آخره ، فهذه البلدان كان ثلاثة ارباع السكان بها تهددهم المجاعة ، فكان لا بد من العمل الجاد الفعال والمتسارع لمنع وقوع الكارثة . اما القارة الإفريقية التي توجد فيها الثروات الهائلة ، فقد حصلت فيها المجاعة بشكل متكرر .

ومن المنطقة العربية اعطي دائما مثل مصر التي كان عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة في فقر مطلق ، وقت الحملة الفرنسية . وجاء محمد علي ، ومع زراعة بعض القطن ، وبرغم عمليات النهب الاستعماري الرهيبة التي تعرضت له والتبذير ، فإن عدد سكانها يزيد على الخمسين مليون نسمة ، ومستويات المعيشة افضل بكثير من القرن التاسع عشر . فمصر اعجوبة ، ويكفي أن تأخذ الإنسان المصري ، فقد كان يموت في الثلاثين من عمره في القرن التاسع عشر ، والآن متوسط العمر ستون سنة . فهذا دليل على انه يمكن بجهد بسيط جدا تأمين مستوى معيشة مرتفع .

أما البلدان التي تتمتع بثروات طبيعية هائلة في اميركا اللاتينية وغيرها ، فإنها تميل إلى الاعتماد على استخراجها وتصديرها ، ثم تقوم بشراء الآلات والتكنولوجيا من الخارج . وتكشف الدراسات الاخيرة عن اميركا اللاتينية هذا التوجه للبورجوازيات ، وتركها التصنيع والتوجه نحو تصدير الموارد الطبيعية الخام .

فنحن نتكلم دائما عن الاستعمار ، ولكن لا أحد يرى ان حل المشكلة في الداخل وليس في الخارج .

● د. عطية : يثير هذا مرة أخرى دور العوامل الخارجية ودورها في التحكم او عدم التحكم في عملية التطور الداخلي . فهناك نوع من الخصوصية الإقليمية يتعامل معها النظام الاقتصادي الدولي . فهو يتعامل مع البلدان الآسيوية بشكل يساعد على تطورها من الناحية المالية والتجارية ، بينما ينظر إلى البلدان العربية على انها مناطق تشكل مخاطر لرؤوس امواله واستثماراته ، إلى آخره . وحاول في الماضي وفي الحاضر وضع العقبات امام محاولات التنمية ، مثلما حدث في الفترة المعاصرة مع مصر ، مع التجربة الناصرية اولا في مشروع السد العالي ، ثم في حرب 1967 على سبيل المثال . أي هناك موقف يرى انه لا يجب ان يحقق العالم العربي كيانا متحدا وقويا .

●● د. قرم : طبعا ... ولكن هنا لي بعض الملاحظات ، وهي أن الناصرية ضربت لسبب سياسي بالدرجة الاولى ، وليس لسبب اقتصادي ، بسبب التهديد المباشر لإسرائيل التي يراها النظام الغربي مقدسة بالنسبة

إليه ، ولا يقبل أي تهديد لها . وبالنسبة إلى السد العالي ، فاميركا كانت على استعداد لبناء السد ولكن بشروط سياسية طبعا . وهنا اعود للقول إنه كانت هناك حلول تقنية بديلة ، وذلك بعمل سلسلة سدود أصغر بكثير يتم تشييدها بالتكنولوجيا المتوفرة محليا ، ويمكن أن تصل إلى نفس النتيجة . فاليوم نعرف ان للسد العالي بعض السلبيات .

وفيما يتعلق بالنماذج الاسيوية ، فانا اقول إننا لم ندرسها بما فيه الكفاية . فالنموذج الياباني نموذج مغلق ، ولا يمكن ان تتم عملية البناء الذاتية بالانفتاح العشوائي على الخارج . وكذلك كوريا الجنوبية ، ليست باقتصاد مفتوح على الخارج ، بالعكس ، فالدولة تسيطر ، مع التروستات الخاصة ، على الاقتصاد ، وكذلك فهي ليس بدولة خاضعة للشركات المتعددة الجنسية . فهم يقومون بشراء براءات الاختراع ثم يقومون بتطويرها .

أما نحن فنشتري براءات الاختراع ، فلا نعرف كيف نطورها ، بل أحيانا لا نتعامل معها ونتجاهلها تماما ، فتظل أيدينا مقيدة للشركات الاجنبية . بينما نرى أن اليابانيين ، طوال تاريخهم ، يقومون بالاطلاع على البراءات ، ويدرسونها ويقومون بتطويرها ، فهم لا يستوردون التكنولوجيا « جاهزة » كما نفعل نحن .

وهناك قصة معروفة تماما عن بداية تشييد السفن الحديثة في اليابان ، فلقد قام اليابانيون بعمل صناعات السفن ، في القرن الماضي ، حينما وجدوا ان اكبر خطر يواجههم هو عدم امتلاكهم لبحرية حديثة ، ليحموا انفسهم سياسيا ، فلقد كانت كل سفنهم خشبية . وعندما قرروا أن هذه هي الاولوية ، قرروا تعلم بناء السفن الحديثة بالصلب ، فاشتروا سفينة واحدة وفككوها قطعا ورسموها عدة مرات ، وقاموا ببناء ثلاثة او اربعة سفن . ثم وجدوا أن مستوى التصنيع ليس جيدا ، فاستوردوا ثلاثة سفن وعاودوا العمل . وهذا يعني ، كما قلت ، أن العملية بطيئة جدا في الفترة الاولى ، لكي يتم إعطاء الوقت الكافي للقدرات البشرية على الاستيعاب .

وكذلك نجد نفس الشيء مع كوريا في بناء السفن والكومبيوتر ، لانهم يقلدون ما تم في الشركات الغربية ، ومن ثم يحسنون ما تم تقليده بالقدرة الذاتية . فلقد بدأوا بعمال يتعلمون ، يفكون ويركبون في سراديب تحت الارض ، لكي يصلوا اليوم إلى مرتبة تسمح لهم بمنافسة اليابان . فالتنمية تعب ومواظبة وإرادة وشعور قومي .

اما نحن العرب فنشتري التكنولوجيا الجاهزة لاننا نرى انه من التعب ان ننظر في البراءات ونحاول وضع براءات مماثلة وندخل عليها تعديلات وتحسينات تناسب ظروف الإنتاج المحلية ، لانها عملية بطيئة . ولكن لو تحملنا عشرا او خمس عشرة سنة من البطء يلوح فيها ، شكليا ، ان ليس هناك تطور ، ولكن بعدها تحدث الانطلاقة والقفزة . وهذا ايضا يثير ضرورة تعليم الفئات الريفية حتى تتمكن من الاندماج في المدينة والعيش فيها . وهذه العوامل نحن لا نقوم بها .

فمنذ محمد علي تحدث تنمية « فوقية » ، كما اقول دائما . اي ان جهاز دولة ياتي بالخبرة الاجنبية ، ولا يهتم بالشكل الكافي في تعميم الخبرة في كل شرائح المجتمع . واليوم يتبين ان 80 او 90 في المئة من الشعوب العربية مبعدة عن العمليات الصناعية الإنتاجية . فهي تعيش في قطاع الخدمات او الإدارات ، اي خارج اية دورة إنتاجية ، وهذه هي المشكلة الاساسية في إفريقيا ، ومعظم الدول في اميركا اللاتينية .

• د. عطية : في قضية التكنولوجيا ، هناك وجهات نظر مختلف حولها بين الاقتصاديين العرب ، فالبعض يرى ضرورة تطوير تكنولوجيا محلية محضة بدءا من المستوى التكنولوجي الراهن ، ويتفق مع الحاجات الداخلية ، بينما وجهة النظر الاخرى ترى ضرورة نقل التكنولوجيا حتى لا تظل الفجوة تتسع بين العالم العربي والتقدم الذي يتحقق في الخارج .

•• د. قرم : أولا اكره استعمال كلمة « نقل » التكنولوجيا ، فالتكنولوجيا لا تنقل ، بل تصنع وتطور محليا .

اما العلم فهو الذي ينقل ، وكذا المعلومات العلمية ، اما التكنولوجيا ، فهي عملية داخلية . فالفعاليات العربية والاقتصادية ظلت اسيرة نماذج ، واعطي لك مثالا على ذلك بصناعات الحديد والصلب التي كلفت مبالغ

ضخمة . هل كانت هناك حكمة للإتيان بتلك الصناعة بالشكل الذي تم ، بينما كان العالم قد دخل عصر الالكترونيات ؟

فلقد كنا نقوم بمعارك « التصنيع الثقيل » و « صناعة الحديد والصلب » مع انه كانت بالغرب قدرات إنتاجية زائدة ، وكان يمكن ان نشتري الحديد والصلب من الخارج باسعار كانت في تدن مستمر . لا . اصررنا على عمل معارك سياسية حتى ناتي باحدث انواع هذه الصناعات . اي كنا نسير للخلف والعالم يدخل في الصناعات الالكترونية . وبالطبع ، فالاجنبي يرحب بالبيع لنا ، إذ ما الذي يخسره من ذلك ، فهو يعرف انه سيدخل بالصناعات الإلكترونية . من هنا فانا اقول إننا لا نفكر اقتصاديا ، وإنما نفكر سياسيا حسب نماذج ، والمعارك من أجل الحديد والصلب خير مثال على ذلك .

وايضا بالنسبة إلى الحديد والصلب اذكر ، من تجربتي كلبناني ، انه كان يوجد في لبنان الكثير من الورش شبه العائلية المكونة من عشرين او ثلاثين من العمال تستورد الصلب الخام من الخارج ، وتقوم بتصنيع قطع اساسية في الصناعة ، وكنا نصدر لدول عربية كانت لها صناعات ثقيلة ، لكنها لم تنتج مثل هذه المنتوجات .

فإذا كانت هناك إرادة لتطوير صناعات ثقيلة ، فيجب إذن تطوير شبكات المواصلات التي تعتمد بالدرجة الاولى على السكك الحديدية ، وليس على شبكة طرق للسيارات والشاحنات التي تكلفنا اثمانا باهظة بالنقد النادر ، فلو كانت الاقطار العربية قد طورت شبكات السكك الحديدية ، لربما كانت تطورت بشكل اسرع ووفرنا مبالغ ضخمة من النقد الاجنبي . إنما تم تفضيل النقل الفردي على النقل الجماعي ، فالاختيارات التقنية خلفها تصرفات اجتماعية وسياسية .

وهذا نجده ليس فقط في الصناعة ، ولكن ايضا في مجالات اخرى مثل الطب . فإما يكون الاختيار هو بناء المصحات ذات التجهيزات الباهظة التكاليف لمعالجة مشاكل « الكلى » او إنشاء مستشفيات حديثة للامراض المعقدة جدا ، او الاهتمام بالطب الشعبي الذي يكلف اقل ويؤمن مردودا اكثر شعبيا . وقاد هذا المنهج في التفكير في المسالة الصناعية إلى ان تكون الدول العربية اليوم في نقطة الصفر فيما يتعلق بالصناعات الإلكترونية . بينما نجد دولة مثل كوريا متقدمة للغاية ، فشركات السيارات والسفن بها هي شركات اهلية وطنية وكذلك شركات الالكترونيات .

وعندما كنا نذكر التجربة اليابانية يرد علينا البعض بأن هذا هو الخضوع للشركات المتعددة الجنسية والاستعمار الجديد الخ ، وهذا مخالف للحقيقة . إن ما يهمني هو تدريب المهارات ، وإن قامت به الشركات المتعددة الجنسية . فالذي كان يهم الحكومات العربية هو استيراد أكبر قدر من التجهيزات ، بينما المهم فعلا هو تطوير المنهج الإنتاجي في الداخل .

ولقد كنت أقول دائما إنه من الخطإ أن ننفق 90 في المئة على التجهيزات ، و 10 في المئة فقط على عمليات الإدارة وتحسين المناهج الإنتاجية وتدريب العاملين على الامتلاك الفعلي للقدرة التكنولوجية. إذ يقود هذا إجباريا إلى السقوط في فخ الاستدانة ، إذ أن ذلك يرتبط بكيفية استخدام التكنولوجيا من الخارج . فالصحيح هو أن يتم في المراحل الأولى عكس ما حدث ، أي إنفاق 90 في المئة في بناء المناهج والقدرات العلمية والتكنولوجية وغير ذلك ، و 10 في المئة فقط للتجهيزات الخارجية ، ثم التوصل التدريجي إلى الإنفاق المتساوي بينهما .

ومن الضروري أيضا الإشارة إلى عدم تشجيع القطاع العام العربي على تطوير قدرات محلية في الاستشارات الهندسية ، أو بيوت الخبرة التي تعتبر عاملا حاسما لبناء أي صناعة بشكل مستقل . فلقد تم بناء نحو 90 مطارا في العالم العربي ، فأين بيت الخبرة العربي الذي بإمكانه رسم تصميم مطار وبيعه لدولة أخرى ؟ برغم أن التصميمات موجودة لدينا ، ولكننا لا ننظر إليها ؛ ولذلك فلا يوجد تراكم خبرات ومعلومات ، لأنه لا يوجد اهتمام حقيقي بما يسمى تطوير التكنولوجيا الذاتي .

* د. عطية : تركز في حديثك على الدور الهام للقطاع الخاص ، وترجع جزءا من عقبات التنمية إلى حرمانه من دوره الاقتصادي . ولكن منذ السبعينات عاد القطاع الخاص إلى القيام بدور كبير في الكثير من الأقطار العربية ، في ظل سياسة انفتاح اقتصادي أدت إلى تفاقم المشاكل ، وشارك في صنعها القطاع الخاص نفسه .

** د. قرم : لقد أخذ القطاع الخاص ، في الفترة النفطية ، منحى غير إنتاجي ، فاحتل الموقع الأكثر ربحية

له مع بذل أقل جهد ، وهو التوسط بين الشركات المتعددة الجنسيات والمرافق الحكومية المحلية . ومن هنا ، فإن سياسة الانفتاح ليست ميزة في ذاتها . وإنما كيف ننفتح ؟ فلا بد من الانفتاح بشكل انتقائي . فانا ضد الانفتاح بالشكل المفرط العشوائي والكامل . فلا يوجد بلد قام بعملية تطوير لذاته في ظل انفتاح مطلق . فمهمة الحكومة هي أن تعطي اولا توجيها للقطاع الخاص ، وتمنحه الدوافع والتشجيعات المناسبة ، لكي يدخل في عمليات الإنتاج والبناء الداخلي ، وما منحناه نحن هو التشجيعات لكي يبقى في عمليات التوسط التجاري والمالي .

فاليوم ، على سبيل المثال ، لا تتمكن مكاتب الخبرة المحلية من الصمود أمام منافسة بيوت الخبرة العالمية ؛ لأن المكاتب المحلية لا تتمتع بحماية ، فكيف يتطور القطاع الخاص المحلي في ظل عدم قدرته على المنافسة ؟ إلى جانب أن الحكومات العربية تعطي أعمالها للمكاتب الاجنبية ، او أحيانا تقول يجب أن تكون العملية مسندة إلى شركة وطنية محلية بالاشتراك مع الشركة الأجنبية . ولكن في الممارسة تأخذ الشركة المحلية الاجزاء السهلة والبسيطة ، او في بعض الأحيان تكتفي بقبض العمولة ، وتقوم الشركة الأجنبية بتنفيذ ثلاثة ارباع الاعمال ، او بشكل خاص الجزء المعقد من العمل الفني .

فهناك سلسلة من الممارسات المبنية على تصور خاطئ لمسالة نقل التكنولوجيا . وهذا كله يرجع لعدم وجود منهج عقلاني على عملية بناء القدرات الذاتية ، فكثير من الصناعات العربية في حالة شلل في بعض الاقطار ، لأن هناك اختناقا ماليا ، وبرغم هذا نستورد الكماليات ، وعندما يتعلق الامر بقطع الغيار الاساسية للصناعات المحلية ، لا يتوفر لها النقد النادر .

وهناك مشكلة حادة ، وهي قضية تحقيق تساوي الفرص في الحصول على النقد النادر ، عند حصول الأزمة المالية . من يحصل على النقد النادر ، هل سيحصل عليه المنتج الحقيقي الفعلي أم الوسيط التجاري ؟

حمل المقال من أسفل



مأزق التنمية العربية الشاملة : حوار مع د. جورج قرم .. مصطفى نور الدين

أي رسالة أو تعليق؟